بسم الله الرحمن الرحيم

كلية المستقبل الجامعة **مادة حقوق الانسان**

قسم تقنيات المختبرات الطبية **م . م / كرار هادي سهر الجبوري**

حقوق الانسان الحديثة

من المعلوم ان حقوق الانسان، هي المبادئ الاخلاقية او المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يفهم عموماً، بمجموعة الحقوق الاساسية التي لا يجوز المساس بها وهي مستحقة واصيلة لكل شخص لمجرد كونها او كونه انسان.

وهنا لا يجوز ان تنتزع الا نتيجة للإجراءات قانونية واجبة تضمن حقوق وفقاً للظروف المحددة، منها تشتمل على التحرير من الحبس ظلماً، او التعذيب او الاعدام، وانها تكون مقررة لجميع افراد الاسرة البشرية قيمة وكرامة وأصيلة فيهم، ومن هذه الحقوق الحديثة الا وهي، الحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في التضامن، والحق في الدين.

اولاً:. الحق في التنمية:-

"يحق لكل إنسان المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً،" أعلن إعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية، في عام ١٩٨٦، أن التنمية حق يمتلكه الجميع.

الحق في التنمية، مثل جميع حقوق الإنسان، حق يمتلكه الجميع، بصورة فردية وجماعية، دون أي تمييز وبمشاركتهم. ويعترف الإعلان بالحق في تقرير المصير وفي السيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية، والسعي إلى التنمية الاقتصادية ليس غاية في حد ذاته. والحق في التنمية يجعل الناس محوراً للعملية الإنمائية، التي تستهدف تحسين "رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل" لما تؤتيه من فوائد.

مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل" لما تؤتيه من فوائد، يصادف عام ٢٠١١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإعلان. ومع ذلك، ما زال الكثير من الأطفال والنساء والرجال – وهم محور التنمية الأساسي – يعيشون في حاجة ماسة إلى التمتع بحقهم في الحياة الكريمة والحرية وتكافؤ الفرص، ويؤثر هذا تأثيراً مباشراً في إعمال مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتبر التنمية هنا حق لمواجهة تحديات العصر من خلال:

يواجه عالمنا اليوم تحديات تتمثل في اتساع فجوات الفقر ونقص الغذاء وتغير المناخ وأزمات اقتصادية ونزاعات مسلحة وارتفاع معدلات البطالة واضطرابات شعبية وتحديات ملحة أخرى. والحق في التنمية، الذي يجسد مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التعاون الدولي، يمكن أن يكون دليلاً يُهتدى به في الإجراءات التي نتخذها لمواجهة مجموعة من القضايا والتحديات المعاصرة.

ولا يُقام الحق في التنمية بالعمل الخيرى، بل ببناء القدرات وبالتمكين. والإعلان يحدد عراقيل تعوق التنمية، وينشد تمكين الأفراد والشعوب، ويدعو إلى إيجاد بيئة مواتية وإعمال إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي، ويعزز مساءلة المسؤولين والحكومات والجهات المانحة والمتلقية والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية والمجتمع المدني.

دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، الحكومات وجميع الجهات المعنية إلى أن تغتنم فرصة هذه الذكرى لتجاوز النقاشات السياسية والتركيز على الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ الإعلان.

وقالت المفوضة السامية "إن من واجبي أن أوجه هذه الدعوة في هذه المناسبة. يجب علينا أن نقضي على التمييز في توزيع مزايا التنمية، ويجب علينا أن نضع حداً للوفيات الممكن تجنبها، التي تحصد أرواح ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة سنوياً أثناء الولادة، ويجب علينا أن نخلِّص من الجوع ملايين الأطفال الذين يعانون من وطأته في عالم يتسم بالوفرة. ويجب علينا أن نضمن تمكّن الناس من الاستفادة من الموارد الطبيعية لبلدانهم والمشاركة مشاركة هادفة في صنع القرار، هذه هي أنواع القضايا التي يعالجها الإعلان، الذي يدعو إلى تكافؤ الفرص وإلى نظام اجتماعي عادل."

وينص الإعلان على أن "من واجب الدول أن يتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية". وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خدماتها إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، وتسعى المفوضية أيضاً في هذه الذكرى الخامسة والعشرين التي تحل في عام ٢٠١١ إلى إذكاء الوعي بالحق في التنمية وزيادة فهمه وتعزيز الحوار بشأنه من خلال مجموعة من المناسبات والأنشطة الإعلامية.

يجب النظر للإنسان على أنه موضوع عملية التنمية وليس مجرد أداة من بين الأدوات المستخدمة فيها:.

- تحقيق التنمية يتطلب إعطاء الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية المادية والمعنوية للإنسان.
- احترام حقوق الإنسان أمر جوهري في عملية التنمية.

يجب تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية التنمية وتطوير واقعهم نحو الأفضل، ومن هنا بدأت الاستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدى عناية خاصة ببرامج اللامركزية والجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية مما يقود إلى تدعيم دور مؤسسات العمل المدني والمؤسسات المحلية وجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر جذبا لمشاركة المواطنين. ولا خلاف في أن تقوية التوجه الشعبي والمحلى لخطط التنمية يدعم ممارسات حقوق الإنسان بمستوياتها المختلفة ويرفع في الوقت نفسه كفاءة برامج التنمية ويزيد فاعليتها.

ولكن نهاية القرن العشرين لم تشهد تحقق طموحات دول العالم الثالث وإنما شهدت على العكس تدهورا في معدلات النمو الاقتصادي وانتشارا للمجاعات والنزاعات المحلية والإقليمية وتفاقما في المديونية الخارجية وتراجعا في شروط التجارة الدولية لغير صالح الدول النامية، وقد زادت موجات التحرر الاقتصادي والعولمة من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان الجنوب.

إن التطور في استراتيجيات التنمية منذ أوائل الستينات يعكس حصيلة التجربة التي مرت بها دول العالم الثالث بإيجابياتها وسلبياتها ويستدعى بعض الملاحظات. فقد لحق بمفهوم حقوق الإنسان في العالم الثالث تطور يباعد بينه وبين هذا المفهوم في الدول الصناعية مما يرتب اختلافاً في استراتيجيات التنمية التي يقترحها كل من الطرفين. فالمفهوم الغربي لحقوق الإنسان يقوم في أصوله التاريخية على حماية حريات الأفراد في مواجهة تسلط الدولة، على حين تعتقد دول العالم الثالث أن الخطر على حرية الإنسان لا يأتي فقط من قبل السلطة ولكنه ينتج أيضاً عن الفقر والتفاوت الاجتماعي وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. وينتج عن التباين بين هذين المفهومين فارق واضح في استراتيجية التنمية التي يقترحها كل من الطرفين. فبينما يقترح معظم الاقتصاديين الغربيين استراتيجية قائمة على تشجيع المشروعات الخاصة وحرية الأسواق وتشجيع التجارة الخارجية، فإن جانباً كبيراً من اقتصاديي العالم الثالث يطالبون باستراتيجيات تقوم على أساس دعم الاستثمارات الاجتماعية وتضييق نطاق التجارة الخارجية لحماية الصناعات الوليدة والاهتمام بمسألة العدالة في توزيع الدخل القومي والقضاء على الفقر.

وقد أخذت شعوب العالم تدرك أن إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لن يكفل وحده ضمان احترام حقوق الإنسان في العالم ، فإذا ترتب على النظام الجديد مجرد الزيادة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال المتاحة لحكومات العالم، فإن ذلك لن يحقق بالضرورة تحسناً في أحوال الغالبية ما لم تكن هناك خطط جادة نحو إعادة توزيع الدخول بشكل أكثر عدالة الأمر الذى يؤمن عملاً وضع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية موضع التطبيق.

فتجارب دول عديدة كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين ونيجيريا تؤكد أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يصاحبه تدهور في توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات الاجتماعية وارتفاع في نسبة السكان الواقعين

في دائرة الفقر. لقد اتضح جلياً أن عائد النمو لا ينعكس بصورة آلية أو طبيعية على جميع المواطنين وإنما يتعين أن تكون هناك سياسة قومية جيدة التخطيط لضمان عدالة توزيع هذه الفوائد على جميع الفئات والطبقات. ويقتضى ذلك في المقام الأول أن تستهدف خطط التنمية العمل على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن وكفالة تمتعه بكافة الحقوق الإنسانية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويقف بعض المفكرين في العالم موقف الشك في استراتيجيات التنمية القائمة على فكرة التضامن الدولي، ففي رأيهم أن التضامن الدولي وهم وخرافة، فقد يوجد التضامن بين أفراد أو مجموعات كما قد يوجد بين بعض الشعوب في ظروف معينة، ولكنه أقل توقعاً في نطاق العلاقات بين الدول فيما عدا تلك التي تجمعها مصلحة مشتركة واضحة.

ففي مجال العلاقات بين الدول تسيطر النوازع الوطنية الأنانية لا سيما إذا كنا بصدد علاقة بين دولة قوية ودولة ضعيفة، فالتضامن بين هاتين الدولتين لن يخرج عن سعى الدولة الأولى للهيمنة على مقدرات الدولة الثانية ومحاولة إبقائها ضعيفة وخاضعة، وإذا ما حاولت الدولة الثانية أن تدعم استقلالها في مواجهة الدولة المهيمنة فإن "التضامن" سوف يختفى وسريعاً ما يحل محله "عداء" صريح.

لابد أن تسعى في لتعبئة الجهود المحلية ووضع استراتيجيات جادة للتنمية مع ما يطلبه ذلك من تضحيات واعتماد على النفس، ورغم النجاح النسبي الذى أحرزته دول العالم الحديثة في دعم بعض الحقوق الإنسانية الهامة كالحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال، ورغم نجاحها في تخفيف حجم الانتهاكات الصارخة لحقوق أخرى كالحق في عدم التمييز العنصري أو التمييز بسبب الجنس أو الدين أو الأصل الاجتماعي، فإن هذه المجتمعات مع اعترافها الرسمي بحقوق الإنسان الاقتصادية لا زالت تنتهكها من الناحية الواقعية.

فلا تزال حكومات كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تدعى أن تحقيق التنمية الاقتصادية أو الأمن القومي أو الوحدة الوطنية أو الاستقرار السياسي يتطلب تطبيق سياسة "اليد الحديدية" التي تقود في الغالب إلى الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الفشل الذريع في تحقيق الأهداف المعلنة، مع ضمان عدالة توزيعها بين الفئات الاجتماعية المختلفة في إطار الحرص الكامل على حماية جميع الحقوق الأساسية للإنسان سياسية كانت أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

ثانياً: الحق في البيئة النظيفة:-

لكل فرد الحق في بيئة ملائمة . تُعد البيئة الملائمة شرطًا مسبقًا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى ، بما فيها الحق في الحياة والغذاء والصحة ومستوى معيشي لائق ويرد هذا الحق جزئيا في إطار الحق في الصحة المبين في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي ينص على أنه

يتعين على الدول إعمال الحق في الصحة عن طريق تحسين جوانب الصحة البيئية كافة من جملة خطوات أخرى، كذلك أقرت هذا الحق مجموعة واسعة من الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان.

ينبغي أن يكون كل فرد قادرًا على العيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهه، ويتعين على الدول اتخاذ الخطوات الملموسة والتدريجية ، منفردة أو بالتعاون مع بعضها البعض ، لوضع الأطر المناسبة لتمكين كل المقوّمات الضرورية لبيئة صحية ومستدامة وتنفيذ هذه الأطر والمحافظة عليها على نطاق العالم الطبيعي بأسر، ويشمل ذلك النظم التي تحكم العمليات التي تنفذها الشركات والجهات الفاعلة الخاصة على الصعيد المحلي وخارج نطاق الحدود الإقليمية.

إن التعاون الدولي من أجل التنمية وإعمال حقوق الإنسان ، وفقًا لمبادئ القانون الدولي الثابتة بما فيها أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التزام يقع على عاتق الدول كافة .

ويتسم هذا التعاون والدعم ، الذي يقع بوجه خاص على عاتق الدول التي تستطيع مساعدة غيرها من الدول الأخرى ، بأهمية خاصة في معالجة الأثار العابرة للحدود المترتبة على الظروف البيئية مثل تغيّر المناخ.

ثالثاً: الحق في التضامن:-

التضامن الدولي هو تعبير عن روح الوحدة التي تجمع بين الأفراد والشعوب والدول والمنظمات الدولية. ويشمل أيضًا اتحاد المصالح والمقاصد والإجراءات والاعتراف بالاحتياجات والحقوق المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة.

ويشكل التضامن الدولي مبدأً أساسيًا يقوم عليه القانون الدولي المعاصر بهدف الحفاظ على النظام الدولي وضمان بقاء المجتمع الدولي.

ويتلخص الهدف العام من التضامن الدولي في إنشاء بيئة مؤاتيه للقيام بما يلي:.

- منع والقضاء على أسباب التفاوت وعدم المساواة بين الدول وضمنها، والعقبات الهيكلية والعوامل التي تولّد الفقر وعدم المساواة وتديمهما على الصعيد العالمي.
- إنشاء علاقة قوامُها الثقة والاحترام المتبادل بين الدول والجهات من غير الدول من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.
- تعزيز نظام اجتماعي ودولي يتيح إعمالاً كاملاً لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أنشأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة السابقة لمجلس حقوق الإنسان، ولاية الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي في عام ٢٠٠٥ (بموجب القرار رقم 2005/55). ومدّد مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية لفترة ثلاث سنوات أخرى في العام ٢٠١٤ بموجب القرار رقم26/6 ، وفي العام ٢٠١٧ بموجب القرار رقم35/3 ، وفي العام ٢٠٢٠ بموجب القرار رقم.44/11 .

رابعاً: الحق في الدين:ـ

المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد خبير مستقل عينه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد تمَّ دعوة المكلف بالولاية إلى تحديد العقبات القائمة والمستجدة التي تعترض التمتع بالحق في حرية الدين أو المعتقد ورفع توصيات بشأن سبل ووسائل تذليل تلك العقبات.

تشمل حرية الدين والمعتقد حق كل إنسان في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إقامة الشعائر دون مضايقة بمفرده أو مع جماعة. وبناء على ذلك يدخل ضمن نطاق حرية الدين والمعتقد الحق في تغيير الانتماء الديني، وكذلك أيضا عدم الانتماء لأي دين أو معتقد.

رغم وجود تشريعات شاملة في القانون الدولي يظل الحق الإنساني في حرية الدين والمعتقد يتعرض لعديد من محاولات التضييق حول العالم. بعض الدول تربط تقلد المناصب السياسية العليا بالانتماء لدين معين. وفي أماكن كثيرة من العالم يتعرض الناس بصورة متكررة للظلم والاضطهاد بسبب دينهم أو معتقدهم.

كما تنتشر، للأسف، الاعتداءات أيضا على الأقليات الدينية، وينتشر الاضطهاد الديني وكذلك تسيس أعمال العنف بادعاء أن لها "دوافع دينية". وفي تلك الاعتداءات تلعب فضلا عن الدوافع الدينية كثيرا الفوارق الاجتماعية الاقتصادية دورا، ولذلك يتطلب اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات المناسبة لحماية الأقليات الدينية تحليلا دقيقا لطبيعة تلك الاعتداءات.

كما تتم أيضا في معرِض التضييق على الحق في حرية التعبير محاولة انتهاك حرية الدين والمعتقد. فمثلا تُعد في أماكن كثيرة إهانة الذات الإلهية جريمة يعاقب عليها القانون؛ فما تُسمىَ بقوانين ازدراء الأديان تضع حرية التعبير حول بعض القضايا الدينية أو "الرِدة" تحت طائلة القانون (بحيث قد تصل العقوبة إلى الإعدام).